لركون النفس لمن اهدى اليها ولانها تطيب نفس الحكمة افاده الخرشي
قال العدوي ظاهر النقل الكراهة لا الحرمة فهو المعول عليه ومحلها
ان كانت لرجا نفع او دفع ضر اما الهدية لا لذلك فلا تطيب وقد
قبلها النبي صلى الله عليه وسلم وقال تهادوا تحابوا ولا يحقرن
عدم ملاءمته لما قدمه في حضور الوليمة قال الشبراخي قال في
التوضيح ظاهر قول ابن الحاجب ولا يقبل هدية ازالة المنع
وعليه ينبغي ان يحمل قول ابن حبيب ولم يجعلها العلماء من
كراهة قبول الامام الاكبر وقاضيه وجبايتها اموال المسلمين
الهدايا وهو مذهب مالك واهل السنة وبالمنع جزم المصنف في
فصل التفريع وشبهه في المنع فقال كقبول الشهود هدية
من اشتهود له فيحرم مادام الخصام قال الخرشي ولا يجوز
للشهود قبول الهدية من الخصم اذا كان للشهادة بالباطل او كانت
الشهادة مغيبة والا فلا وبالغ على حرمة قبول القاضي الهدية
فقال اذا اكافأه قبوله اياها بالمكافأة بل ولو كان بمكافأة من
القاضي للمهدي له على هديته بمثلها او اكثر منها لما
تقدم ولو الا هدية من قريب للقاضي كابيه وخالته
وبنت اخيه ومن لا تدخل عليه من قبول هديتهم تهمة لشدة
الممداخلة فلا يحرم عليه قبولها وبعبارة المراد بقريبه من لا
يحكم له ويمكن رجوعه لقوله ولا ينسلخ وما بعده وهذا استظهار
من رجوعه لقوله ولا يقبل هدية بطريق الاولى اذ
قبول حرام وما قبله مكروه افاده الخرشي وفي جواز قبول
القاضي لهدية ممن اعتاد اهداءه مثلها اي الهدية
للقاضي قبل الولاية منه للقضاء لبعد التهمة حينئذ
وهو قول ابن الماجشون عبد الحكم وعدم جوازه وهو محتمل
المنع والكراهة سد الذريعة وهما قولان قال ابن ظاهر

قول

قول مطرف وعبد الملك لا ينبغي ذلك الكراهة وهو الصواب
فان اهدي له بعد الولاية الزيد قدرا واحسن جنسا او صفة
امتنع المنزول اتفاقا وفي كراهة الحكم من القاضي بين
الخصمين حال كونه ماشيا اي سايرا على قدميه او راكبا على
دابة وهو قول مطرف وابن الماجشون وسحنون وجوازه
وهو قول اشهب او اي وكراهة حكمه حال كونه متكئا اي مائلا
على احد جنبيه وهو قول المخمي لانه فعل لان فيه استخفافا
بالحاضرين والمراد حرمة وجوازه وهو قول اشهب وسحنون وفي
كراهة تحديثه اي القاضي الحاضرين مجلسه بكلام مباح لحكاية عن
بعض الصالحين لاجل دفع ضجر بفتح الضاد المعجمة والجيم اي
تعب وملل وسامة حصل له من كثرة الخصومات لانه يخل بهيبته
ويصيره في اعين الناس وجوازه ليروح قلبه ويرجع اليه فهمه قال
العدوي وينبغي حمل المنع الذي في براهم على الكراهة التي في الباطي
اذ لا وجه لبقاء المنع على ظاهره وفي كراهة احضار يهودي لمجلس
القاضي للحكم عليه بمسلم او نصراني يوم سبته الذي يعتقد
حرمة العمل فيه لاقراره على ذلك وان كان باطلا بالتزام الجزية
وجواز لبطلان اعتقاده وبتسخه بدين الاسلام ويجري
مثلهما في التمكين من خصام نصراني باحد كما ذكره الساطي
بحثا وفي المواق عن ابن عات التعميم فيهما قال لان يوم
الاحد له والسبت لليهودي وقال الخرشي تخصيصه اليهودي
بالذكر مخرج للنصارى فلا ذكر احضارهم والحكم عليهم في
الاحد لانهم لا يعظمونه كتعظيم اليهود للسبت وسوى بينهما ابن
عات قال العدوي وخلاصة كلام عبد والخرشي ضعف كلام
ابن عات ولا يحكم القاضي مع حصول ما اي امر له يغضب
الفكر اي يمنع من التامل عن تمام ادراكه كالغضب والجوع